

د. محمد القاهري

الوحدة: من حل امثل الي زنط حيسي* وقضية جنوبية

* متعارف في تهامة ان الزنط الحيسي زهر يشبه الفل شكلاً ولكن ليس له رائحة ويستخدم معه فقط للزينة وينسب نباته الي حيس في تهامة.

جدول المحتويات

3.....	1 مقدمة
3.....	1.1 تعريف الوحدة كحل أمثل
3.....	1.2 معنى حل امثل
3.....	1.3 شروط الامثلية
3.....	1.3.1 شرط التفوق
3.....	1.3.2 شرط عدم الاضرار
4.....	1.3.3 شرط التعويض
4.....	1.3.4 شرط التجانس، مالم التجزئة
5.....	2 تقسيم الوحدة على ضوء شروط الامثلية
5.....	2.1 تقييم الوحدة عند الاساس (عند اعلانها)
5.....	2.2 تعريف متغيرات الاساس
7.....	2.2.1 تكامل الموارد
7.....	2.2.2 الديمقراطية
8.....	2.2.3 ادخار كلفة الصراع بين الشطرين سابقاً
8.....	2.2.4 رفع الرصيد المعنوي والشعبي في الداخل والخارج
8.....	3 تقسيم الوحدة في استمراريتها
8.....	3.1 تقهقر شروط الاساس
9.....	3.1.1 عدم تحقق تكامل الموارد
10.....	3.1.2 انتفاء الديمقراطية
10.....	3.1.3 انتفاء ادخار كلفة الصراع بين الشطرين سابقاً
11.....	3.1.4 انهيار الرصيد المعنوي والشعبي
12.....	3.2 طغيان شروط التجزئة مع مرور الزمن
12.....	3.2.1 اختلال صافي التوظيف بالنسبة للجنوب
13.....	3.2.2 اختلال صافي استفادة الجنوب من انفاق الميزانية العامة
13.....	3.2.3 فداحة صافي العقوبات بالنسبة للجنوب
14.....	3.2.4 اختلال صافي التوسع السكاني والاقتصادي في غير صالح الجنوب
16.....	4 خلاصة: وحدة زنت حيسي وقضية جنوبية
16.....	4.1 الوحدة زنت حيسي
16.....	4.2 القضية الجنوبية: تعريف
17.....	4.3 ما الحل؟: مسئولية القوى السياسية

I مقدمة

من الناحية النظرية وفي خطواتها الاولى برزت الوحدة اليمنية كإمكانية حل لمشاكل اليمن. لكن على ارض الواقع ومع مرور الزمن تزايدت الشكوى والاعراض بأن الوحدة غدت محض شكلية وحلت محلها ملامح الانفصال. وذلك يدعو المراقب الى البحث في أمر أن دوافع وشروط الانفصال الفعلي هي التي تتكرس، والى النظر الى هذا التحول من باب احترام الاطراف المعنية للشروط الضرورية لتحقيق الوحدة كإمكانية حل، وهو ما نفعله في هذه الورقة، ونبدأ ببعض التعاريف.

I.I تعريف الوحدة كحل أمثل

تسمى المجتمعات بإستمرار لإيجاد حلول للمشاكل التي تعترض غاياتها في البقاء والرفاه والتقدم. ومن وجوه عديدة الوحدة اليمنية اتت كثمرة لسعي من هذا القبيل. ونعرفها هنا كحل أمثل شكلاً ومضموناً. فمن ناحية المضمون مثلت الوحدة صيغة لتنظيم المجتمع (اي صيغة سياسية) اكثر كفاءة من صيغة التشطير. وترجع الكفاءة الى مقومات التكامل التي نعرفها ونقيّمها في الفقرة 2.2 أدناه. ومن ناحية الشكل، حظيت الوحدة بشبه اجماع طوعي من القيادات السياسية التي أعدت لها واصلتها، ثم بشبه إجماع طوعي من الشعب عندما صوت بنعم لدستور دولة الوحدة. هذه العناصر الثلاثة، اي: تنظيم المجتمع، والحل، والكفاءة، تملي منهجياً تحليل الوحدة على ضوء شروط الامثلية الاجتماعية، وسنأتي على ذكر هذه الشروط وذكر مراجع عنها في الفقرة I.3 أدناه.

I.2 معنى حل أمثل

لأن المجتمع الواحد متعدد المكونات فإن زوايا النظر الى مشاكله تتعدد وبالتالي تتعدد الحلول المتصورة. فعلى اي من الحلول ينبغي ان يستقر المجتمع (ممثلاً بمقرريه او قاداته)؟ تساهم الفلسفة والاقتصاد السياسي واقتصاد الرفاه وعلوم سلوكية وقانونية اخرى في البت في الاختيار عندما نكون إزاء حلول عديدة. ويتم ذلك باخضاع الحلول المقترحة لشروط توصف بشروط الامثلية، ومن ثم اختيار الحل الاكثر ارضاء لتلك الشروط. وبلغة الاقتصاد، لكل مشكلة في نهاية المطاف حل، ولكن ما كلفة ذلك الحل؟ هنا يُختار الحل الاقل كلفة من بين الحلول التي تحقق نفس النفع للمجتمع.

I.3 شروط الامثلية

I.3.I شرط التفوق

اي حل يكون امثل اذا حقق للاطراف المعنية به اعلى مكاسب يمكن الوصول اليها (بمعنى ان كل الحلول الاخرى الممكنة تحقق مكاسب أدنى). ونتحقق من امر إن كانت المكاسب المحققة اعلى أم لا من خلال مقارنة قيمها الرقمية. ففي حالة المزاد العلني عادة ماترسو الصنفقة على اعلى سعر مقترح. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها قيم رقمية فعلية نفترض قيماً بمراعاة بعض المؤشرات ومراعاة القدر اللازم من الموضوعية في الاختيار كما نفعله ادناه مع المتغيرات التحليلية التي نستخدمها في الفقرات 2.2 و I.3 و 3.2.

I.3.2 شرط عدم الاضرار

اي حل يكون امثل اذا زاد من مكاسب جميع او بعض اطرافه دون ان يضر ولو بفرد واحد منهم.

ويلخص الشرطان اعلاه مايعرف بخصائص (باريتو¹) ، وقد تبين انهما متشددان وغير قابلين للتطبيق في كل الحالات ، فعادة ماينجم بعض الضرر اثناء تقديم النفع. فمثلا شق طريق ينفع الملايين قد يضر بشخص واحد بان يمر في ارض يملكها ويقسمها الى قسمين مما يرفع من تكاليف وصول المالك الى اي منهما (حتى لو تم تعويضه عن الجزء المقتطع للطريق). كذلك الانتاج الصناعي يحقق مصالح جمة للمجتمع على شكل انتاج خيرات وفرص عمل وتحسن في التكنولوجيا ولكن قد يخلف تلوثاً يضر بالبيئة ، فهل نوقف الانتاج الصناعي؟ هذه الصعوبة ادت الي اضافة شروط اخرى تنص على التعويض.

I.3.3 شرط التعويض

يمكن لحل يلحق بعض الاضرار اثناء تقديم النفع ان يحافظ على امثليته اذا اقترح تعويضاً للمتضرر من تطبيقه. ويلخص هذا الشرط مايعرف بخصائص (كالدور- هيكس²). لكن هنا ايضا ينبغي ان نتوقع بعض الصعوبات. فقد لانعرف بالضبط من المتضرر كي نعوضه. وقد لانتمكن من تحديد وقياس الضرر، ففي مثال الطريق السابق ، كيف سنقيس أثر التغير البيئي الذي سيحدثه على الانسان والحيوان والنبات بفعل الضجيج والاضاءة والغازات السامة. كما ان ميزان القوى والمعلومات في المجتمع قد يسمح للمستفيدين من الحل ان يستخدموا القوة او عدم تكافؤ المعلومات (التجهيل والتضليل) ليتجنبوا التعويض.

I.3.4 شرط التجانس ، مالم التجزئة

الجدير للغاية بالاشارة هو ان الشروط السابقة تفترض تجانس المجتمع. وخاصية التجانس المقصودة هنا هي قابلية الاحلال والمناقلة داخل النظام قيد التحليل بما يفي بحاجة تقديم التعويض او اجراء التسوية والترقيع في النظام "منه فيه". فاذا استحال ذلك حكمنا بعدم التجانس ، وإذا غاب التجانس حضرت التجزئة. وتتحقق التجزئة بفصل النظام الى اجزاء (انظمة فرعية) كل منها متجانس بذاته. ويتحول النظام الأم من دور دمج هذه الانظمة الفرعية الى دور التنسيق بينها او الى اطار للعلاقات بينها او معها. ومن امثلة النظم الأم الاتحاد الاوربي ، ومن امثلة النظم الفرعية الحكومات المحلية (او الفيدرالية) والفروع شبه المستقلة للشركات الكبرى.

ويمكن ان نقدم امثلة عديدة على التجانس وعدم التجانس. فدم الانسان متجانس لانه لو اخدنا عينه منه من الابهام الأيمن او من الوريد الايسر لنفس الشخص فان خصائص العينتين (مثل متوسط عدد الكريات الحمراء في الملليتر الواحد من الدم) ستكون نفسها. كذلك يمكن حقن الادوية عبر الوريد او عبر العضل ، الخ. لكن لو وجدنا عيني دم بخصائص مختلفة فسنحكم انهما حتماً من جسمين مختلفين وسيبلي ذلك معاملتهما بشكل منفصل مثلاً في خزنها.

وفي المجال الاقتصادي ، النظام الضريبي يعتبر متجانس ، فإذا انفقت الحكومة عائداته لشق طريق واستخدمت ذلك الطريق سيارات الوزن الثقيل التي تخلف ضجيجا وغازات سامة تضر ببعض الناس مثل مرضى الربو ، فيمكن للحكومة ان تعود الي النظام لتفرض رسوماً إضافية على مالكي تلك السيارات وتصرف قيمتها في ابواب لتعويض المتضررين. مالم سنخرج عن التجانس وسنحكم بتجزئة النظام. وستتحقق التجزئة بأن تمنع هذه السيارات من السير او بحصر سيرها في اماكن معينة (الطرق الدائرية والناحية فقط) او في ساعات معينة لايوجد فيها رواد كثر للطريق.

وما يهمننا اكثر في هذه الورقة هو التجانس في حالة النظام السياسي. وخاصية التجانس المطلوبة هي قابلية اي منصب للانتقال طواعية من حزب لآخر وان يحل فيه شخص محل آخر. بينما يتحقق عدم التجانس ومن ثم التجزئة بأن يحتكر طرف ما السلطة (كمجموع مناصب وآليات قرار). فالاحتكار سيعني ان يفصل ذلك الطرف عملياً بالقرارات عن بقية اطراف المجتمع. ومن المنتظر

1 نسبة الى الاقتصادي الإيطالي فلريدو باريتو. لتفاصيل اضافية يمكن البحث في اي موسوعة عن Pareto optimum:
2 نسبة الى الاقتصاديين الانجليزيين نيكولاس كالدور وجون هيكس. ولتفاصيل اضافية يمكن البحث في اي موسوعة عن :

Kaldor-Hicks efficiency criterion

ان يتبع ذلك خطوات تجزئة اخرى. فلأن السلطة مصدر قوة ونفوذ، فقد تغري من يحتكرها باستخدامها لاقصاء الآخرين من ميادين حيوية اخرى مثل الاموال والوظائف العامة وفرص الاستثمار والاستهلاك و من ميادين الحريات والمعلومات. وهذا الواقع يضطر الاطراف الاخرى لخوض الصراع ضد المحتكر، وتكون النتيجة وجود طرفين يتصارعان على السلطة وغير قابلين للتعايش. والملاحظ عند اعلان الوحدة ان القيادة الجنوبية لم تمنع في حلول رئيس الشمال في منصب رئيس دولة الوحدة. وفي انتخابات 2006 اختارت احزاب المعارضة الممثلة باللقاء المشترك مرشحاً جنوبياً. كما درجت هذه الاحزاب على تداول المناصب العليا والتنفيذية لتجمعها كل 6 اشهر. ويثنى على القيادة الجنوبية ثم على احزاب المشترك ان جسدت طواعية شرط التجانس. لكن الرئيس علي عبدالله صالح يحتكر منصبه لـ 35 سنة وربما سيسعى لتمديد فترته او توريثه في محيطه، بل واحتكر مناصب عسكرية، ويحتكر منصباً حزبياً هو رئاسة المؤتمر. ولا يوجد تفسير وجيه لذلك في جمهورية ديمقراطية غير ان الرئيس التف على تداول السلطة، اي انه خرج عملياً عن شرط التجانس وكرس تجزئة النظام السياسي. وتجزئة النظام السياسي تقود تدريجياً ولكن حتماً الى تجزئة المجتمع عموماً. اي ان الرئيس وفق هذا التحليل السبب الأول للانفصال الذي يلوح في الافق الآن، وصراخه بالوحدة لا اعتبار له. ولا يحتاج الامر للبحث عن اسباب اخرى للانفصال. وماتفعله هذه الورقة هو من باب رصد الاعراض والنتائج. ولايضاح ذلك نقيم ادناه عناصر معبرة في ثنائية الانتقال من الوحدة كحل امثل عند اعلانها الى ملامح الانفصال القائم الآن.

2 تقييم الوحدة على ضوء شروط الامثلية

2.1 تقييم الوحدة عند الاساس (عند اعلانها)

نأخذ الوحدة هنا كحل وعلى ضوء شروط الامثلية الموجزة اعلاه. ووفقاً للحاجة الى اعطاء الحلول قيمة رقمية كي يسهل قياسها او تقديرها ومن ثم المفاضلة بينها فقد اشتقينا الوحدة الى متغيرات (مقومات او عوامل) بوسعنا اعطاؤها قيمة رقمية. ونقتصر على ثمان متغيرات هي التي تظهر في الجداول I و 2 و 3. اربع منها نقدمها في الجدول (I) ونستخدمها لتقييم الوحدة عند الاساس، اي عند اعلانها، ونرمز لها في العمود (2) من الجدول بـ (أ، ب، ج، د). والشكل (I) يعرض بيانياً النقلة التي تحققها الوحدة من خلال هذه المتغيرات.

ثم نعود لتقييم نفس هذه المتغيرات في لحظة زمنية تالية، تحت عنوان استمرارية الوحدة ونقدمها في الجدول (2). ولإزالة اللبس في الحالة الأخيرة، نضيف نجمة الى رمز كل متغيرة فيصبح لدينا (أ*)، ب*)، ج*)، د*). والاربع المتغيرات المتبقية لتقييم الوحدة في استمراريته، تظهر في الجدول (3) ونرمز اليها بـ (هـ، و، ز، ح) كما في السطور الأربعة الاخيرة من الجدول. ونضيف الاشكال من 2 الى 4 ادناه لعرض النتائج بيانياً. والقالب التحليلي هنا اختياري محض وبوسع القراء حسب مبرراتهم اثاره مايشاء ون من متغيرات يعطونها مايشاءون من القيم، او العمل وفق منهجية اخرى ان وجدت.

2.2 تعريف متغيرات الاساس

ونشتق تعريف المتغيرات الاساس، اي (أ، ب، ج، د) من تعريف الوحدة المقترح اعلاه. فالوحدة حل لانها:

(أ) دشنت تكامل الموارد؛

(ب) حملت معها الديمقراطية؛

(ج) مثلت امكانية لادخار كلفة الصراع المتصل بالتشطير سابقاً؛

(د) رفعت من الرصيد الشعبي والمعنوي لليمنيين في الداخل والخارج.

وقد اعطينا كل من هذه المتغيرات قيمة = I، اكتسبتها بمجرد اعلان الوحدة، وهي قيمة متساوية لكل من شريكي الوحدة كما هو مبين في العمودين 4 و 5 من الجدول (I).

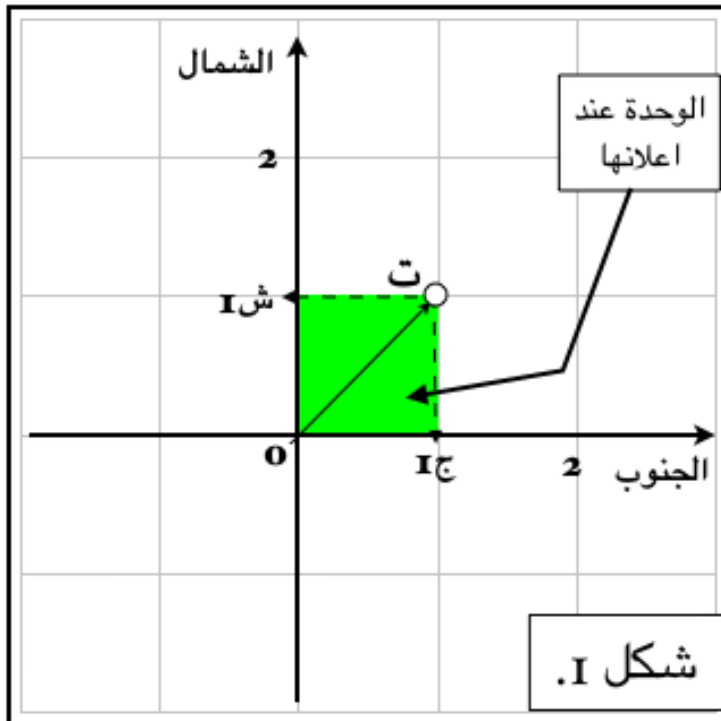
جدول 1. عناصر تقييم الوحدة عند اعلانها				
5	4	3	2	1
القيمة المعطاة لكل عنصر		عناصر التقييم	رقم	المرحلة
القيمة للشمال	القيمة للجنوب			
1	1	تكامل الموارد	أ	الوحدة عند الانطلاق
1	1	ترابط الوحدة بالديمقراطية	ب	
1	1	ازالة كلفة الصراع المتصل بالتشطير	ج	
1	1	تحسين الرصيد الشعبي والمعنوي	د	

واختيار القيمة I يعتمد على المقدمة المنطقية أن اعلان الوحدة نقلة أولى ترفع مكاسب طرفيها من 0 الى I ، مالم، لم تكن تلك الأطراف لتقدم عليها، وسيتم تقييم استمرارية الوحدة كمرحلة تالية. وهناك عدة اعتبارات نظرية تحيط بهذه المتغيرات وبالقيمة المعطاة لها. فهي اولاً، متغيرات متصلة وليست منفصلة. ومقتضى ذلك انها تعمل بالتفاعل فيما بينها وليس بمجرد جمع بعضها الى البعض الآخر. اي ان الوحدة ليست مجرد رص لحكومة الجنوب الى جانب حكومة الشمال. كما لا يمكن تحقيق

تكامل الموارد بمعزل عن الديمقراطية أو التخلص من كلفة الصراع بمعزل عن العنصرين السابقين. رياضياً فان هذه المتغيرات تضرب ولا تجمع. ومن ثم نمثلها رياضياً بالعلاقة (I) التالية:

$$I = X \times X \times X \times X \times X \quad (I)$$

وبيانها على الشكل (I)، تمثل الوحدة عند اعلانها بالمربع الاخضر (0-ج-ش-I) حيث انتقل الجنوب من النقطة 0 الى



النقطة ج I على محور السينات وانتقل الشمال من النقطة 0 الى النقطة ش I على محور الصادات. والنقطة (ت) هي القيمة المشتركة للانتقال. ولو طبقنا معنى التكامل رياضياً واخذنا العلاقة (I) (اي المقدار: $X \times X \times X \times X \times X = I$) بالنسبة للجنوب واعتبرناها دالة لارتباطه بالشمال، فان تكامل تلك الدالة هو نصف المربع السابق ذكره وسيتمثل بالمثلث (0-ج-ش-I). والنصف الآخر، اي المثلث (0-ت-ش-I) هو التكامل الذي يذهب للشمال.

وثانياً، الوحدة كعملية تفاعل لا تتحقق الا بتحقيق بعدها الديناميكي، اي باجتياز اختبارات الزمن بنجاح عبر الاستمرار في تعميق التفاعل ومراكمة المكاسب. وهذا يستثني مجرد وحدة العلم والنشيد والمنجزات التي لا توجد الا في التلفزيون الحكومي. وخاصية الضرب السابق ذكرها تبرز هنا ذات وظيفة ارشاد قوية للمقررين السياسيين. فمع خاصية الضرب تتزايد

المتغيرات في العلاقة (I) وفق متوالية هندسية. فإذا زادت كل متغيرة من I الى 2 ، فإن حاصل الزيادة الكلية ستكون $I6$. وهي

اكبر من الزيادة وفق متواليه حسابية، اي في حالة الجمع وهي 8. ويفترض بأرشد كهذا ان يدفع الساسة الى السهر على زيادة حجم او قيم المتغيرات الى 2 و 3 ،،، وأكثر فأكثر من اجل جلب منافع اكبر كل مرة . وكمثال على ذلك نأخذ منطقة عدن الاقتصادية التي نستخدمها في الفقرة التالية كعامل تكامل، فتنمية المنطقة بمقدار ما سيجرم بأضافة مقدار الى اكثر من عامل : وبالضبط زيادة الانتاج والتبادل والخدمات والدخل وتأهيل قوة العمل وتحديث البنى التحتية والنظم المالية. وسيعزز حتماً شروط الديمقراطية³ والسلم، وهي المتغيرات الأخرى للتكامل في تعريفنا اعلاه.

وثالثاً، ان الوحدة عملية بالغة الحساسية ولا ينبغي العبث بشروطها. ولخاصية الضرب من جديد هنا وظيفة انذار مبكر للساسة. اذ نلاحظ معها انه يكفي ان تساوي احدى المتغيرات صفراً حتى يكون حاصل العلاقة (I) صفراً. وهذا الافتراض المتشدد يود القول ان الوحدة مكسب شديد الحساسية، خاصة في البداية، ومن الخطر الشديد شطب اي من شروطها، فهي من وجهة النظر هذه تتطابق وحالة السفينة التي لن يتسلي بثقب جدارها الا احمق. لنأت الآن بشكل مفصل الى تعريف متغيرات الانتقال.

2.2.I تكامل الموارد

نعرف التكامل كعملية تضعيف او ضرب للمميزات الخاصة بالجنوب بتلك الخاصة بالشمال. وللتكامل متغيرات فرعية كثيرة نثير فقط اهمها. ومنها من طرف الجنوب منطقة وميناء عدن ومن طرف الشمال قوة العمل الرخيصة والسوق الواسع. وكان من المعول على عدن كممنطقة حرة ان تقدم حلاً اقتصادياً بأن تصبح مكاناً لتركز اقتصادي كبير يجذب الرأسمال والتكنولوجيا ويستخدم قوة العمل المتركة في الشمال لينتج عن ذلك خلق ثروة كبيرة وتبادل تجاري نشيط بين اجزاء الداخل ومع الخارج، وان تعود عدن بذلك الي مستوى شبيهاتها من المدن-الموانئ (سنغافورة، هونج كونج وحاليا دبي) وكما كان حالها في الخمسينات والستينات، فهل ذهبت عملية تكامل الموارد الى ما هو ابعد من مستواها عند اعلان الوحدة؟ سنعود الى ذلك من خلال تقييم مرحلة الاستمرارية. ومن متغيرات التكامل انتقال عوامل الانتاج (الرأسمال والعمل). وكان من المفترض بالوحدة، زيادة على الغاء الحواجز السياسية والامنية والادارية، ان تخفض التكاليف، وتحسن الحوافز وتوفر البنى والشبكات المادية والتنظيمية (مثل النقل والاتصالات والتشريعات الجيدة المؤطرة للنظم البنكية والتأمينية) بما يسمح بتوسع وتكثف الانتقال بين مدن وقرى الشمال والجنوب. ويجب تقييم النتائج من خلال الاجابة على بعض الاسئلة: مثلاً هل الانتقال شامل ام ان ابناء الشمال هم فقط الذين انتقلوا الى الجنوب؟ وهل انتقال العمل ادى الى زيادة الارباح او انتقال الرأسمال ادى الى زيادة العمالة والاجور، وهل حركة البضائع افادت المستهلكين والمستثمرين عبر خفض الاسعار ورفع الجودة؟

ويأتي ضمن متغيرات التكامل الثروة النفطية التي يساهم فيها الجنوب بالحصة الاكبر، وكان يعول عليها ان تسهم حصراً في تمويل التطويرات الضرورية لقوة العمل وللبنى التحتية في الشمال والجنوب. فما هي حصيلة استخدام عائدات النفط؟ ويأتي اخيراً ضمن التكامل متغير البعد الاستراتيجي والامن لموقع اليمن الجيوغرافي. فيمكن القول ان وجود شطرين يراقبان الموقع كان مصدر استقطاب اقليمي ودولي، بينما وحدة الرقابة ستعني استخدام البعد بشكل اقوى بما يفرض مواقف اقوى لليمن ترفع من قدراته التفاوضية مع الاطراف الاقليمية والدولية ومن المكاسب الاقتصادية والامنية المتصلة بها. فهل تحققت تلك الاستفادة؟

2.2.2 الديمقراطية

اصل هذا العامل هو ان اعلان الوحدة اقر ترابطها مع الديمقراطية، وتبع ذلك استحداث الجوانب الاجرائية مثل تعدد الاحزاب والمنظمات والصحف والاجراءات المنظمة للانتخابات. وهذا العنصر بالذات له بعد تكاملي مهم ويرجع الفضل فيه للطرف الجنوبي

في الوحدة، فقد افادت الديمقراطية لاحقاً جماعات ومنظمات سياسية ومدنية في الشمال وهو امر لم تكن لتنتله كما يبدو بجهدا الخاص. فهل حدث بالتفاعل المفترض تعزز الديمقراطية والعوامل الاخرى؟

2.2.3 ادخار كلفة الصراع بين الشطرين سابقاً

ويعرف هذا العامل باختفاء كلفة الحروب والتجسس بين الشطرين. ويشترط لتحقيقه ان لا تظهر اي كلفة اخرى بديلة بعد الوحدة. الأمر الذي سيسمح بإعادة تخصيص الموارد لأغراض التنمية. غير ان هذا العامل لم يتحقق اذا اخذنا بعين الاعتبار العودة الى الاغتيالات ضد الطرف الجنوبي وحرب عنيفة وشاملة في 94 وحالات النفى والحصار والمطاردات والقمع الممارس ضد المحتجين حالياً في الجنوب.

2.2.4 رفع الرصيد المعنوي والشعبي في الداخل والخارج

وهذا الامر كان مهماً على الاقل من ناحيتين. اولاً لانه عنى تحقق الحلم القومي والديني والشعبي بالوحدة بما يمثل ذلك من وفاءٍ للتضحيات العديدة تحت شعار التحرر والوحدة، ولانه رفع من الرصيد الشعبي، حيث ان غالبية الشعب كانت تشعر انها موحدته بغض النظر عن انفصال الحكومتين. وعلان الوحدة جاء ليجعل ذلك الشعور واقعاً. وكل ذلك رفع من معنويات وحوافز اليمنيين في بداية الوحدة، والمعنويات مهمة للغاية من اجل تحقيق مزيد من الانجازات وصنع مكانة بين الشعوب. وثانياً، تحسن سمعة اليمن واليمنيين كان يفترض ان يخدم تحسن مكانة واهمية اليمن في العلاقات الاقليمية والدولية بما يجلب له منافع سياسية واقتصادية اكبر.

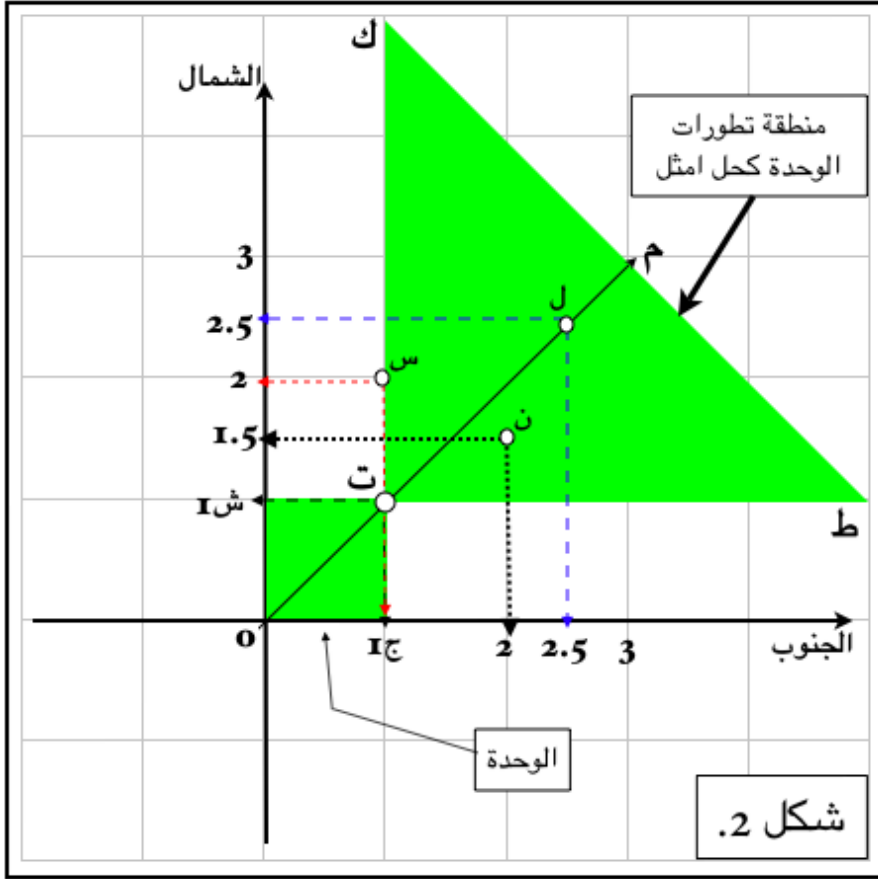
هذه هي اهم المقومات، وكان بالوسع، لولا الحاجة للاختصار، اثاره مقومات اخرى منها ادخار الانفاق العام على البيئات الدبلوماسية والمؤسسات السيادية مثل رئاسة الدولة والحكومة، الخ مع دمج الحكومتين؛ او تعزيز القوة ازاء التهديدات الخارجية ومن ثم ردع واستبعاد تلك التهديدات (وهذا افتراض لان حرب 94 اضعفت اي قوة)، الخ. خلاصة هذه الفقرة هي ان تقييم الوحدة عند اعلانها ومن خلال الاربعة المقومات كان ايجابياً وقد ترجمنا ذلك بانتقال كل من الشمال والجنوب من النقطة 0 الى النقطة I على الشكل (I). والنقطة (ت) هي القيمة المشتركة للانتقال وتمثل اعلى المكاسب. فكيف نقيم مرحلة ما بعد اعلان الوحدة؟

3 تقييم الوحدة في استمراريتها

3.I تقهقر شروط الاساس

نعود الى الشكل (I) وننتقل من النقطة (ت) التي كما ذكرنا كانت قمة المكاسب. ومن المفترض ان تنقلنا التطورات بعد الوحدة الى مستويات اعلى من النقطة (ت). ولتوضيح ذلك نقترح الشكل (2) كإمتداد للشكل (I). و لو مثلنا كل الحلول او التطورات المنتظرة بنقاط على الشكل الجديد اي (2) فانه، على ضوء شرطي الامثلية I.3.I و I.3.2، يجب ان تقع كل النقاط حصرياً في المثلث الاخضر (ت، ط، ك). وكمبدأ عام للتطور يجب ان تقع النقاط أعلى فأعلى في الاتجاه شمال-شرق (اي مروراً بالنقطة م من المثلث). واذا قبلنا بحالات واقعة بالقرب من /او على / احد الضلعين (ت، ط) و (ت، ك) فسنبقها كحالات دنيا، اي ضعيفة الامثلية. وبكلمات دقيقة، بموجب دينك الشرطين يجب على كل حل او تطور:

(a) ان يرفع من مكاسب الشمال والجنوب بقدر متساو، ومن ثم ان تقع النقاط على خط الـ 45 درجة (اي الخط ت-م في المثلث) او قريبة جداً منه، مثلما هو الحال مع النقطة (ل) التي تعطي 2.5 لكل طرف.



(b) او على الاقل ان يرفع من مكاسب الطرفين وان بنسب متفاوتة، كأن تقع النقاط اقرب الى احد الضلعين، مثلما هو الحال مع النقطة (ن) التي ترفع مكاسب الجنوب الى 2 ومكاسب الشمال الى 1.5.

(c) او على الاقل ان يرفع من مكاسب احد الطرفين مع بقاء الآخر على ما هو عليه، كأن تقع النقاط على احد الضلعين، مثلما هو الحال مع النقطة (س) التي تعطي 2 للشمال مع بقاء القيمة للجنوب 1 كما كانت عند اعلان الوحدة.

فما النتائج المسجلة على ارض الواقع؟
(انظر الجدول (2) والشكل (3) ادناه).

3.1.1 عدم تحقق تكامل الموارد

لم يذهب تكامل الموارد الى ما هو ابعد

من نقطة الانطلاق (ت). على العكس تراجع الوضع، فلا تركز اقتصادي وتكنولوجي في عدن ولا عمالة كبيرة ولا استغلال للموقع الاستراتيجي ولا يحزنون. وبعد 18 سنة من الوحدة انحدرت بعض جوانب حياة عدن الى مستوى مخيف من التخلف. فعودة سكان بعض احيائها الي استخدام الحمير لجلب مياه الشرب تجعلها تتساوى وقرى الشمال النائية.

ومن ثم فان بعد التكامل قد انهار. وبالتزام التحفظ سنقول اننا عدنا من النقطة (ت) الي النقطة 0. بينما لو اثرنا خيارات اخرى فستكون النتيجة سلبية. فمثلا يمكن الجدل انه لو كانت حكومة الجنوب قد بقيت منفصلة وذهبت بالاصلاحات التي بدأتها منذ 1987 الى مداها، مع الاستفادة من عائدات النفط، لدخل الجنوب مرحلة انتقالية الي الديمقراطية واقتصاد السوق كما حدث في بقية بلدان المنظومة الاشتراكية سابقاً، ولكانت المنطقة الحرة قد رأت النور واخذت دور عامل النجاح المحوري في عملية الانتقال تلك. وكانت ستتحقق مع ذلك مكاسب للشمال وللجنوب. ذلك انه رغم انفصال الحكومتين فان الشعب والاقتصاد مرشحان للاندماج مع تطور دور المنطقة الحرة، لانه كلما تطور دور المنطقة كلما زادت حركة الافراد وعوامل الانتاج والبضائع وكلما زاد تداخل الاقتصاد والشعب. العكس حدث مع الوحدة، ومن هذه الزاوية فان عدن قد خسرت عن نقطة الصفر وبمقدار = I- (ناقص واحد)، وهي خسارة للشمال وللجنوب.

ويمكن ان نقول نفس الشيء بالنسبة للاستفادة من نفط الجنوب كعامل تكامل. فبدلاً من ان تسخر عائداته بصورة حصرية في تطوير قوة العمل (عن طريق تمويل التعليم والتدريب والصحة) وتطوير البنى التحتية ليستفيد الشمال من ذلك بحصة كبرى تتناسب وحجم سكانه فقد ضاعت تلك العائدات في متهاتات الفيد والفساد والحروب الداخلية. الامر الذي عمق خسائر كل من الشمال والجنوب. فتقوية الفساد ووسائل القمع تضعف الطرف الشعبي بقدر يستبعد فرص التطور السياسي السلمي وبالنتيجة

التطور الاقتصادي.

وبالنسبة للبعد الاستراتيجي، فلم تتحقق الاستفادة منه. فقد ساءت علاقات اليمن مع بعض الاطراف الدولية اثناء وبعد حرب 94 وضعف موقفه في التشابكات الاقليمية مثل الحرب مع اريتريا اوفي حماية حزام امنه الان في خليج عدن وبما يخدم مستقبل المنطقة الحرة.

واجمالا يمكن القول ان خسارة كل من الشمال والجنوب في مسألة تكامل الموارد هي -2. لكن كما سيأتي التوضيح في الفقرة (2.2.2) ادناه، يستفيد الشمال من النفط اكثر من الجنوب. الأمر الذي يخفض خسارة الشمال من -2 الى -1 بينما تبقى خسارة الجنوب عالية اي -2.

ونكتب هذه القيم كما يلي: $(-1, -2)$. حيث أن $*$ تعني تكامل الموارد بعد اعلان الوحدة، والقيمة الاولى بين القوسين، أي -1 هي النتيجة التي تعود للشمال، والقيمة الثانية اي -2 هي النتيجة التي تذهب للجنوب. والرمز $*$ يستخدم ايضاً للدلالة على النقطة التي تمثل هذه القيم بيانياً على الشكل (3) ادناه. وسنتبع نفس الطريقة لكتابة بقية المتغيرات وتمثيلها بيانياً.

3.I.2 انتفاء الديمقراطية

اذا انهارت عوامل الوحدة الاخرى مثل تكامل الموارد السابق فان ذلك، وبموجب خاصية ضرب العوامل التي التزمناها، يعني تقطع روابط الديمقراطية ومن ثم انتفاءها. وتكامل الموارد جوهرى للتنمية وبالنتيجة للديمقراطية. حيث اثبتت الدراسات أن التنمية، خاصة الشاملة لكل القطاعات، عامل من عوامل الديمقراطية. فالتنمية تحقق مكاسب لكل، او على الأقل لاغلبية اطراف المجتمع، فتسلم تلك الأطراف بوجود مصلحة مشتركة وبأهمية التوافق لإدارتها والحفاظ عليها. اي يكون هناك تجانس حسب شرطنا السابق يصبح معه تداول السلطة سلمياً امراً مقبولاً. بينما انتفاء تكامل الموارد في حالتنا يعني انتفاء اساس الديمقراطية. وعلى ارض الواقع تراجع الحريات الفردية والحزبية والصحفية عن مستواها عام 1991. وتجدد الحروب – من حرب 1994 الى حروب صعدة وحالات القمع الاخيرة في الجنوب – وتفاقم واستفحال الازمات السياسية مؤشرات على غياب الديمقراطية. وبالنسبة لمؤشر الانتخابات فهي شكلية طالما وان تكرارها لم يفرض الى تداول السلطة.

وانتفاء الديمقراطية يمثل خسارة مقدارها -1 لكل من الشمال والجنوب. زيادة على ذلك، انعدام تداول السلطة له بعد خطير آخر هو تغلغل الفساد. فالعلاقة بين عدم تداول السلطة وتغلغل الفساد طردية. وبكلمات اخرى: استمرار فرض نفس الرئيس ونفس الاغلبية البرلمانية يتم بثمن باهض هو عشعشة الفساد بشكل يجعل التطور الديمقراطي السلس مستبعداً (خذوا مثال الاستماتة في فرض انتخابات شكلية من اجل اعادة انتاج نفس الوضع) وذلك يمثل خسارة مقدارها -1 لكل من الشمال والجنوب، لان الاضطرار الى مقاومة الحكومة لايمر دون تكاليف على المجتمع من الوقت والجهد والمال والارواح. ومن ثم فان اجمالي الخسارة لكل من الشمال والجنوب في مسألة الديمقراطية هو -2، ونمثل هذه الخسارة على الشكل (3) بالنقطة ب* (-2، -2).

3.I.3 انتفاء ادخار كلفة الصراع بين الشطرين سابقاً

فالحروب واعمال القمع المشار اليها في الفقرة السابقة للتو وما يصاحب الاحتجاجات من شراء للذمم تعني ان البلد لم يدخر اي تكاليف، بل يمكن القول ان تكاليفه قد زادت عن مستواها في عهد الانفصال اين انحصرت بالحروب الخاطفة وانشطة الاستخبار وايواء المعارضين. وبذلك لحق بكل من الشمال والجنوب خسارة قدرها ب -1 لكل منهما، ونمثلها على الشكل (I) بالنقطة ج* (-1، -1).

4 كان يعاد انتخاب صدام حسين بأغلبية 99٪ ولكن عن دخول القوات الاجنبية الى العراق لم يدافع المواطنون عن صدام مما يدل على ان تلك الاغلبية كانت كاذبة. ويصدق نفس القول على كل المسئولين الفاشلين الذين يعاد انتخابهم بأغليات عالية لاتعقل بسبب فشلهم. الواقع انه يعاد انتخابهم بافساد أسس الديمقراطية الحقيقية. كذلك، الأطراف التي ترتب لهم تلك النتائج تحصل على مكافآت خارج القانون وأسس المالية والوظيفة العمين وهكذا دوليك، وهذا هو معنى عشعشة الفساد.

3.I.4 انهيار الرصيد المعنوي والشعبي

وهذا المؤشر تراجع كثيرا ايضاً. فالسمعة الحسنة في الخارج تراجعت مع طفور الازمة السياسية منذ 9I وانهارت اكثر مع حرب 94. وحتى الآن انهارت كلية في الداخل سمعة القادة السياسيين والموظفين الحكوميين. فقد انتقلنا من فترة وسم فيها هؤلاء بالنضالية والوحدوية الى فترة يوسمون فيها بالانفصالية والعمالة (في حالة الجنوبيين) وبالدهيشة واللصوصية والاحتلال (في حالة الشماليين). والاقسى في الامر اننا نخسر وحدة الشعب مهما قدنا من حروب وازمات للبقاء على وحدة الحكومة وهي الاقل اهمية في ذاتها. ونعتبر هنا ان كل من الطرفين قد خسر مامقداره -I. زيادة على ذلك خسر الجنوب اكثر على صعيد الرموز المعنوية واستمرار عناصر تجريرة في تنظيم المجتمع.

ومن امثلة ذلك ازالة صورة علي سالم البيض من الصورة الجماعية لرفع علم الوحدة يوم اعلانها او محو تجربة الجنوب كلية مع الغاء التقاليد المرتبطة بقاعدة القانون والانضباط الاداري والتقاليد المدنية (من الامثلة على ذلك عدم الحفاظ على قواعد المرور وبالعكس السماح بحمل السلاح في مدينة عدن). بينما طغت على الجنوب تجربة الشمال: بتقاليد الرشوة والفوضى الادارية والسياسية والثأر والسلاح الفردي، مما يضاعف خسارة الجنوب ويجعلها مساوية ل-2.

لكن الشعب في الجنوب وللتعويض عن فداحة هذه الخسائر طور دفاعات اخرى مثل التصالح والتسامح والحلم بعودة تجربة الجنوب وكل ذلك

جدول 2. تقييم الوحدة في استمراريته - تقهقر مقومات الأساس

المرحلة		رقم	عناصر التقييم	القيمة المعطاة لكل عنصر	القيمة للشمال	القيمة للجنوب
1	2	3	4	5		
الوحدة عند الانطلاق	أ	تكامل الموارد	1	1	1	1
	ب	ترابط الوحدة بالديمقراطية	1	1	1	1
	ج	ازالة كلفة الصراع المتصل بالتشطير	1	1	1	1
	د	تحسين الرصيد الشعبي والمعنوي	1	1	1	1
الوحدة في استمراريته	*أ	تكامل الموارد	-1	-2	-1	-2
	*ب	ترابط الوحدة بالديمقراطية	-2	-2	-2	-2
	*ج	ازالة كلفة الصراع المتصل بالتشطير	-1	-1	-1	-1
	*د	تحسين الرصيد الشعبي والمعنوي	-2	-1	-2	-1

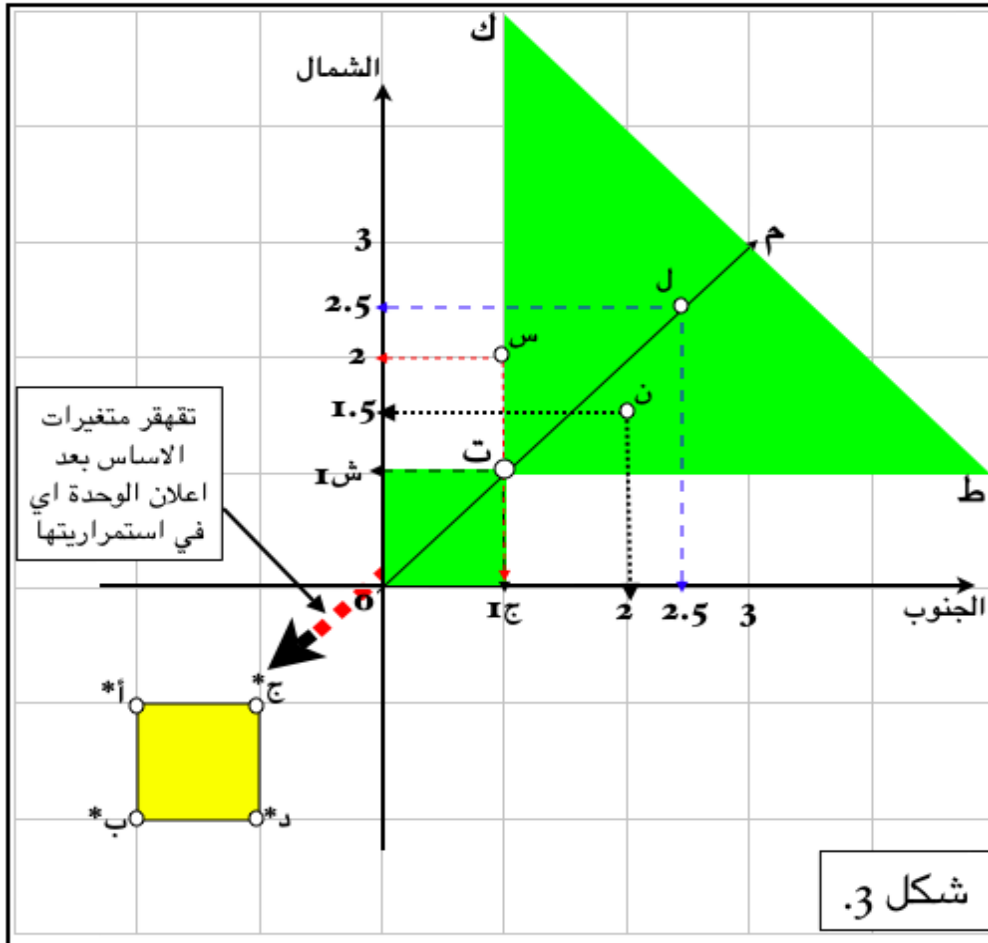
رفع معنويات جديدة لدى الكثير من الناس دفعتهم الى نبذ السلطة كلية والمشاركة في الحراك وشبه الاجماع على مطالبه، الامر الذي عوض عن خسارة الجنوب المعنوية وخفضها من 2- الى -I. بينما معنويات الكثير من الناس في الشمال تبدو على "الحديدة" مع الشعور بالخيبة ازاء

اعراض الانفصال السائدة والشعور بان السلطة تملي مستقبلا محفوفا بمخاطر الفقر وعدم الاستقرار. ونشتق من ذلك خسارة للشمال مقدارها -2. ونمثل النتائج للطرفين على الشكل (3) بالنقطة د*(-2، -I).

وهكذا، في الجدول (2) كل هذه القيم سالبة للشمال وللجنوب وان اختلفت النسب.

وعندما نمثلها بيانياً على الشكل (3) نحصل على المربع الأصفر (ب*أ*ج*د*)، وهو يقع في الربع السالب مطلقاً من الشكل. وبالعين المجردة يعطي صورة بعيدة كل البعد عن المربع الاخضر (0-ج-ت-ش-ا) الذي مثل الوحدة عند الانطلاق. اي ان الوحدة ابتعدت سلباً عن اطرافها الاصل والامثل.

فماذا عن عوامل الاستمرارية الاخرى؟



3.2 طغيان شروط التجزئة مع مرور الزمن

السطور الأربعة الأخيرة من الجدول (3) ادناه تمثل العناصر المعتمدة في التقييم أي المتغيرات (هـ، و، ز، ح). وكما تدل تسمية العناصر في العمود 3، فإننا نستخدم مفهوم الصافي من قيم العناصر، باعتبار ان هناك مكاسب وهناك خسائر من كل عنصر وما يهمنا هو الرصيد النهائي او صافي القيم.

3.2.1 اختلال صافي التوظيف بالنسبة للجنوب

ويعرف هذا العنصر كما يلي: مستوى التوظيف عند اعلان الوحدة - ناقصاً - ما فقد من التوظيف بعد الوحدة مثل حالات المنفيين والمسرحين والمقاعدين قسراً من القطاع الحكومي والسلك الدبلوماسي والسياسيين. وقد بدأت الاحتجاجات القوية في الجنوب عام 2006 من قبل المقاعدين والمسرحين قسراً واعتراف الحكومة بالمشكلة على ملل دليل على وجودها. كذلك ادى الانتقال الى اقتصاد السوق والخصخصة الي فقدان موظفي القطاع العام والتعاونيات في الجنوب لوظائفهم دون ان يلي ذلك نمو اقتصادي يوفر فرص عمل بديلة او اعتماد اية برامج حكومية لمكافحة الفقر وللتأمين ضد البطالة. ومن ثم فان الجنوب حتى وان حصل بعض ابناءه على وظائف جديدة حكومية وفي القطاع الخاص فانه خسر ما حققه مع الوحدة، مما يعني انه عاد الى نقطة الصفر. ولكنه خسر ايضاً

ماكان عليه قبل الوحدة وبمقدار I عندما نحسب البطالة الناتجة عن الخصخصة واختفاء التعاونيات واختفاء اسلاك او تشكيلات اخرى مثل الفرق الوطنية في الرياضة.

ولا يبدو ان مشكلة مماثلة قد برزت في الشمال، مما يعني انه حافظ على مكسبه الذي تحقق مع الوحدة ($I=$). ونمثل النتيجة لكل من الشمال والجنوب في الجدول (3) وعلى الشكل (4) بالنقطة هـ (I ، $-I$).

3.2.2 اختلال صافي استفادة الجنوب من انفاق الميزانية العامة

ويعرف هذا العنصر كما يلي: نسبة الاستفادة من انفاق الميزانية العامة - ناقصاً - نسبة المساهمة في ايرادات الميزانية العامة. والجنوب يساهم على وجه التقريب بـ 60% من ايرادات الميزانية في المتوسط للفترة منذ حرب 94. وبالتفصيل 42% من النفط و 18% من الضرائب وارباح الحكومة⁵. بينما يتلقى حصة من الانفاق العام طبقاً لنسبته من السكان، اي 18% من السكان والانفاق. وهذا تقدير متواضع لان د. سعودي علي عبيد، استاذ الاقتصاد بجامعة عدن، يشير الى ان الجنوب ينتج 75% من الناتج المحلي الاجمالي⁶. ولان التمويل العام يتناسب والناتج المحلي الاجمالي فان مساهمة الجنوب في تمويل الميزانية العامة ستكون 75% وليس 60% حسب تقديرنا. اي ان نسبة مايعطيه الجنوب الى ماأخذه هي 3 الى I . ومن ثم فان صافي استفادته من الانفاق هو $I - 3 = 2$.

اي انه تلحق بالجنوب خسارة واضحة مقدارها $2 - I$. وما يغري الجنوبيين في حالة الانفصال من جديد هو ان كل الموارد ستذهب للجنوب وحده لترتفع حصة الفرد من الانفاق مرتين عن مقدارها الآن. هذا بينما الشمال حسب تقديرنا يساهم بـ 40% من موارد الميزانية ويستفيد بنسبة 82% من الانفاق (طبقاً لنسبته من السكان). اي ان نسبة مايعطيه الى ماأخذه هي I الى 2، ومن ثم فان صافي الاستفادة هو $I - 2 = I$. وهذا مايبزر شعار الوحدة او الموت بالنسبة للمتفدين في الشمال الذين هم على عجلة من امرهم في الحصول على موارد سهلة دون التضحية لصالح الوحدة كحل امثل للجميع. وحتى بالنسبة للوحدويين في الشمال فان الوحدة تعني بالنسبة لهم الحصول على ميزانية للتعليم والبنى التحتية،،، الخ من الجنوب، وانفراط الوحدة يعني الحرمان من تلك الميزانية. ولكن لتجنب هكذا خسارة كان على وحدويي الشمال ان يفوا بمسئولية الشمال في الوحدة. ونشير في الخلاصة الى بعض النقاط بهذا الصدد.

ولا بد من توضيح اخير بالنسبة لهذه النقطة، فالسلطة اشاعت عادة ان الاستثمارات للتنمية في الجنوب اكثر منها في الشمال، وقد تحاول بذلك التمويه عن الاختلالات مثل اختلال الاستفادة من الانفاق الذي نشير اليه اعلاه. غير ان هذه المحاولة عديمة السند لان العبرة بالنسبة لأي اقتصادي هي في النتائج. وطالما ان معدلات نمو الانتاج والانتاجية والدخل لم تزد في الجنوب بل زاد الفقر والبطالة، وطالما وان مركز النمو الاصلي الذي هو منطقة عدن مهمل ويعمل فقط بنسبة ضئيلة من طاقته الفعلية، فان الاستثمار (في الطرق بشكل رئيسي) وان كان كبيراً لم يخدم التنمية، مما يعني انه يخدم اغراضاً اخرى مثل تسهيل الانتشار العسكري والامن او خدمة قطاع النفط الذي كما ذكرنا اعلاه تفيد عائداته الشمال اكثر من الجنوب. وعموماً نمثل النتائج لكل من الشمال والجنوب فيما يتعلق بالاستفادة من الانفاق بالنقطة (2، 2) في الجدول (3) وعلى الشكل (4).

3.2.3 فداحة صافي العقوبات بالنسبة للجنوب

ويعرف هذا العنصر من خلال العقوبات التي تعرض لها الجنوب بعد الوحدة وتجنبها الشمال. واهم هذه العقوبات هي:

(a) عملية القتل التي طالت قادة جنوبيين اثناء الازمة السياسية قبل 94 واثناء حرب 94.

5 حسب هذه النسب بناء على معلومات الهيئة العامة للاسكتشافات والانتاج النفطي عن نسب انتاج الجنوب من النفط في المتوسط، وعلى بيانات المركز اليمني للمعلومات عن السكان، وعلى البيان المالي للحكومة لعام 2009.

6 د. سعودي علي عبيد، "اليمن: واقع ومستقبل دولة الوحدة"، التغيير نت، http://www.al-tagheer.com/art_print.php?id=2019 2008/12/17

(b) حرب 94 كونها دارت اساسا في الجنوب وخلفت خسائر مادية ومعنوية على سكانه اكثر بكثير مما حدث في الشمال.

(c) حرب 94 التي بدت كاحتلال مهد للاستيلاء على المناصب والقرارات من طرف الشماليين وازاحة الجنوبيين منها.

(d) عمليات النفي والمحاکمات التي طالت القيادة الجنوبية على ذمة الحرب دون ان تطال احدا من القيادة الشمالية.

(e) الاستيلاء على منازل القادة الجنوبيين ومقرات وممتلكات الحزب الحاكم سابقاً في الجنوب والمنظمات الجماهيرية التي كانت تابعة له، ثم نهب ومصادرة املاك قطاع عام وتعاونيات وافراد وبعض الساحات العامة.

(f) ازاحة جنوبيين من المناصب والوظائف العامة وخلق ماعرف بحزب خليك في البيت؛

(g) واخيراً حالات القمع والاعتقالات والمحاکمات التي طالت نشطاء الاحتجاجات في الجنوب وحالات المطاردات التي طالت بعض قادة الحراك والحصار العسكري والأمني المفروض على مناطقهم.

وكقيمة نهائية نقدر صافي العقوبات للجنوب بـ -2. بينما لم يتعرض الشمال لاية عقوبة، بل لو اکتفينا بمؤشر واحد وهو استمرار رئيسه الى الان في السلطة فان ذلك يمثل مكسباً $X=1$. ونمثل هذه النتائج في الجدول (3) وعلى الشكل (4) بالنقطة ز (Z، -2).

3.2.4 اختلال صافي التوسع السكاني والاقتصادي في غير صالح الجنوب

والتعريف المتبع لهذا العنصر يركز على حركة استيطان الرأسمال والعمل وثمره تلك الحركة. والواضح هو ان التوسع حدث في الجنوب بانتقال رأسمال وعمل الشمال اليه ولم نر العكس يحدث. وهذا مختلف عن الحركة المتبادلة في حالة الوحدة الالمانية اين بشكل عام انتقل الرأسمال الغربي الى الشرق بينما انتقل العمل الشرقي الى الغرب.

وعموما العيب عندنا ليس ان الحركة من طرف واحد وانما في ان شروط اخرى جعلت التوسع استغلالياً اكثر منه انتاجياً. فمثلا حدث التوسع مع الغاء الاسس القانونية والاجرائية وحتى السياسية الضرورية لحماية الحقوق والملكية. فهذه الاسس ظلت قائمة نسبياً حتى حرب 94

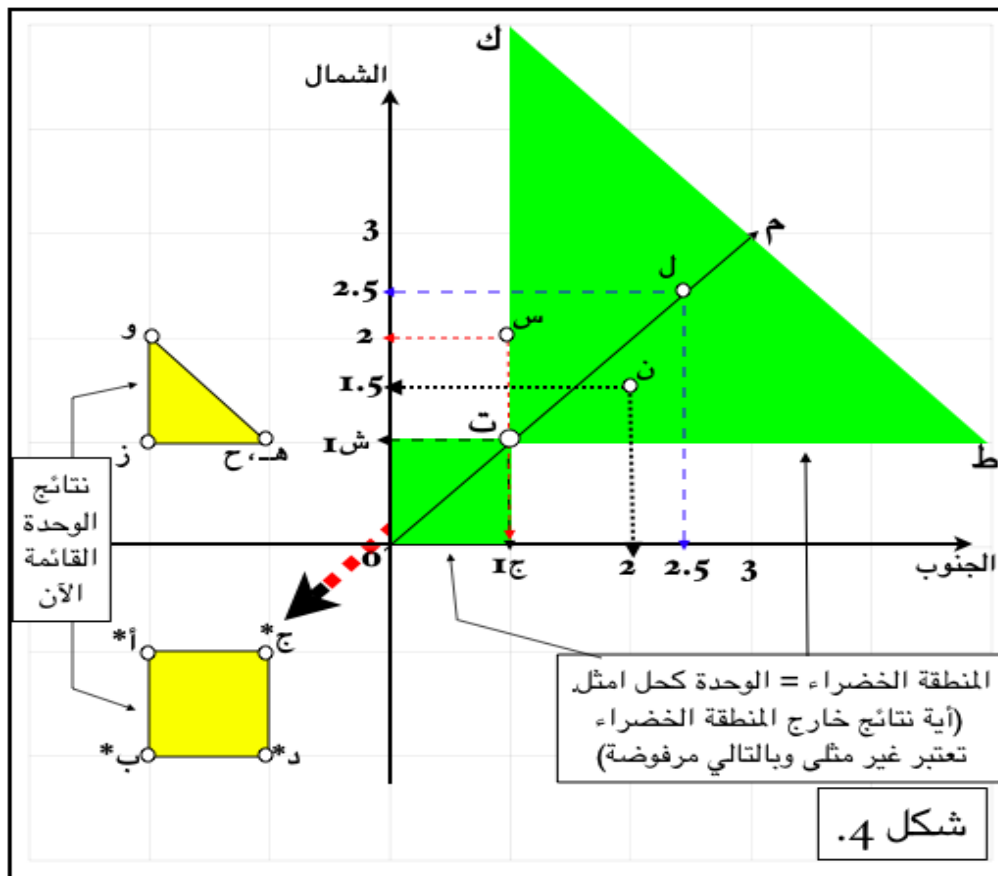
جدول 3. تقييم الوحدة في استمراريتها - نمو عوامل التجزئة				
5	4	3	2	1
القيمة المعطاة لكل عنصر		عنصر التقييم	رقم	المرحلة
القيمة للجنوب	القيمة للشمال			
1	1	تكامل الموارد	أ	الوحدة عند الانطلاق
1	1	ترابط الوحدة بالديمقراطية	ب	
1	1	ازالة كلفة الصراع المتصل بالتشطير	ج	
1	1	تحسين الرصيد الشعبي والمعنوي	د	
-2	-1	تكامل الموارد	*أ	الوحدة في استمراريتها
-2	-2	ترابط الوحدة بالديمقراطية	*ب	
-1	-1	ازالة كلفة الصراع المتصل بالتشطير	*ج	
-1	-2	تحسين الرصيد الشعبي والمعنوي	*د	
-1	1	صافي التوظيف	هـ	
-2	2	صافي الانتفاع من الانفاق العام والثروة	و	
-2	1	صافي العقوبات	ز	
-1	1	صافي التوسع الاقتصادي	ح	

كما يبدو بسبب اشراف قيادات جنوبية على السلطات المحلية في الجنوب. لكن الحرب قضت على تلك الاسس. وكانت اولى موجات التوسع الاستغلالي هي عملية النهب التي رافقت نهاية الحرب ثم عسكرة الجنوب اكثر مما كان عليه قبل الوحدة. تلا ذلك معاملة

الجنوب كغنيمة حرب تقاسمها المنتصرون عبر الاستيلاء على المناصب السياسية والامنية والمنازل والاراضي والصفقات والعقود العامة مع المشتثمرين الاجانب والمحليين، الخ. وبالنسبة للاستغلال الذي طال المواطنين فقد مهد له تعطيل الاسس السابق ذكره. فقد وقع افراد ضحايا للاستغلال بسبب ان حيازة العقارات وفرص الاستثمار لم تتم وفق عقود بيع او ايجار منصفة، وبسبب عدم حماية هؤلاء المواطنين من عدم تكافؤ المعلومات ومن كلفة معاملات غير مألوفة سابقاً في الجنوب (راجعة للرشوة، والمماطلات الادارية او القضائية وتعميم اساليب الوساطة التي يفتقر اليها الفقراء عادة) .

ومما لاشك فيه ان التوسع العقاري كان بدافع المضاربة من اجل الفيد وهذا مايفسر ترافقه مع زيادة البطالة والفقر عموماً في صفوف الجنوبيين. فلو حدث واستهدف التوسع عموماً الأنشطة الانتاجية لخلق فرص عمل ودخولاً. بل لأن انتقال العوامل تم من طرف واحد كما ذكرنا فان التوسع في قطاع الخدمات (نقل، مطاعم) استخدم عمالة شمالية هي التي قدمت الخدمات للعمالة الشمالية في القطاعات الاخرى مثل البناء والطرق، الخ.

وزيادة على ماسبق، لم يساهم التوسع المذكور في زيادة ايرادات الضرائب والرسوم ومن ثم القدرات المالية للسلطات المحلية والمركزية اللازمة لتقديم خدمات افضل للمواطنين. على العكس تدهورت خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمجاري عن سابق حالها، وذلك عامل من عوامل فقر المؤسسات لحق بالجنوبيين. وعليه بما ان شماليين قد استفادوا من التوسع فان ذلك يمثل مكسباً = I، بينما لحقت بالجنوبيين خسارة بمقدار = -I على الاقل. ونمثل هذه النتائج في الجدول (3) وعلى الشكل (4) بالنقطة ح(I، -I).



وبالانتهاء من تقييم هذه العناصر نتمكن بناءً على الجدول (3) والشكل (4) من التعليق على نتائج الوحدة.

وابرز ما نقرأه من المثلث الاصفر (هـ-و-ز) والمربع الأصفر (ب* - ج* - د* - أ*) في الشكل (4) مايلي:

1. انهما وبالعين المجردة يقعان بعيدين كل البعد عن منطقة الوحدة المثلى وهي المنطقة الملونة بالأخضر.

2. ان قيمهما سالبة بشكل مطلق بالنسبة للجنوب، فكل قيم الجنوب سالبة لفترة ما بعد اعلان الوحدة، اي انه خسر من

7 فمثلاً ازاء حى المضاربة العقارية كان على السلطات العامة ان تعطي ارشادات للمواطنين بتأجير العقارات الموجهة للاستثماري لفترات طويلة (مثلاً 50 سنة) بدلاً من بيعها نهائياً. وكان ذلك كفيل بحماية هؤلاء من البيع بأسعار غير اقتصادية وكفيل بكبح جماح المضاربة ومن ثم تواتر الاعتداءات على العقارات العامة والخاصة وفساد السلطات العامة كي تمرر عقود المضاربة.

- التراجع عن اسس الوحدة (بتقهقر مقومات الوحدة الى المربع الاصفر أ*، ب*، ج*، د*، وخسر من الشكل الذي استمرت عليه الوحدة خارج تلك الأسس والممثل بالمثلث الاصفر هـ، و، ز).
3. على العكس، الشمال خسر مثل الجنوب من تقهقر اسس الوحدة ولكنه حقق مكاسب من الشكل الذي استمرت عليه خارج تلك الأسس. حيث ان القيم التي تعود اليه في المثلث الاصفر (هـ، و، ز) كلها موجبة. مما يبرر الاعتبار، وحتى يثبت العكس، ان الخروج عن أسس الوحدة بعد اعلانها كانت استراتيجية مريحة للشمال وانه تعمد تنفيذها بالازمة والحرب، ومما يعزز هذا الاعتبار ان بدأت الأزمة السياسية وتعطلت اجهزة الدولة بمجرد الانتهاء من مراسيم التوحيد وكأننا إزاء أوراق تلعب وفق توقيت مدروس⁸.
4. لكن، كون الجنوب يقع ضحية لتلك الاستراتيجية فإن ذلك يبرر ضرورة تصحيح الشمال لموقفه مالم إعادة النظر في الوحدة. ولأن الشمال رفض تصحيح موقفه فقد افرز الواقع ظواهر و تعابير الانفصال التي نراها الآن. وأي انكار للبعد الطبيعي والموضوعي لهذه الظواهر لن يعدو عن كونه مغالطة او سذاجة سياسية.
- بالطبع نقول هنا " استراتيجية الشمال " وقد تقول المعارضة: لا! انما هي استراتيجية السلطة وحدها. ولكن ذلك لا يغير في النتائج شيئاً ولن يغير حتى في المقدمات الا اذا قامت المعارضة بتغيير تلك السلطة واتخذت مواقف تفي بمسئولية الشمال في الوحدة كما نشير في الخلاصة.

4 خلاصة: وحدة زنت حيسي وقضية جنوبية

4.1 الوحدة زنت حيسي

حسب تعبير اطراف الحراك الجنوبي، الوحدة الحقيقية انتهت تماماً بمجرد بدء حرب 94. وحسب تعبير عبدالله البردوني " من ظن ان الوحدة قائمة فهو غير حساس وغير مبصر"⁹. وحسب الشروط المطروحة في هذه الورقة، الوحدة تنبني كل يوم بتعزيز شروطها بصبر وتضحيات، اما ما حدث فهو نفس يومي لشروط الوحدة. مابقي اذاً هو وحدة شكلية، وهي بذلك زنت حيسي. ولأن مابقي من وحدة شكلية يحقق مكاسب للشمال عبر إلحاق خسائر بالجنوب كما بين التحليل فإن هذا التناقض يؤسس للقضية الجنوبية.

4.2 القضية الجنوبية: تعريف

كثيرون يرددون اصطلاح القضية الجنوبية لكن لا يوجد تعريف عام لها حتى الآن. فما هي القضية الجنوبية؟ كان التعريف اول خطوة لمن يتحدثون عن القضية وحلها.

نقترح هنا تعريفاً خاصاً بالمنهجية المتبعة في هذه الورقة، وهو الآتي:

"الجنوب كتجربة وليس كأفراد هو من دخل الوحدة. وقد دخل الوحدة باعتبارها مشروعاً، اي نقلة من وضع الى آخر افضل بالضرورة، مالم ينتفي مسوغ الوحدة. ولكن الجنوب خسر تجربته وخسر في الوحدة".

وهناك بعض الإعتبارات بالنسبة للتجربة:

– التجربة بحد ذاتها معرفة كمجموع الاسس التي قام عليها تنظيم المجتمع ونمط اتخاذ القرارات المتعلق بذلك (اي اجمالاً كيف كان

8 بالطبع ردد الشمال ان الطرف الجنوبي هو الذي لعب الاوراق بتوقيت مدروس، وهذا لايبود صحيحاً. فلو كان صحيحاً لما تراجع الشمال اكثر بعد خروج الطرف الجنوبي من اللعبة بالحرب، اي لما شطب الشمال وثيقة العهد والاتفاق وعدل الدستور اكثر من مرة وغير شكل نظام الرئاسة بشكل يكرس استراتيجيته الخاصة.

9 عبدالله البردوني في حوار حول الأدب والفن والسياسة: "غير حساس وغير مبصر من يظن أن الوحدة قائمة، فهناك غالب ومغلوب" حوار اعادت نشره النداء، 13 نوفمبر 2008:

تنظيم الدولة والطرق التي ادت بها وظائفها).

- نمط اتخاذ القرارات في الجنوب اعتمد على مخزون معلومات (او رصيد ثقافي) افضل من نظيره في الشمال وذلك كان داعياً للابقاء على تجربة الجنوب للاستفادة منها في دولة الوحدة وان على صعيد السلطات المحلية في الجنوب وحدة.
- تجربة الجنوب بسبقها الثقافي والسياسي على تجربة الشمال كانت الحامل الرئيسي لمشروع الوحدة، ومن ثم لا يمكن تحقيق مشروع الوحدة الصحيحة دون استمرار تجربة الجنوب. والخطأ كان ان تم شطب تلك التجربة كلية من طرف السلطة المنتمجة حصراً للشمال (فلو اخذنا رئاسة السلطات الثلاث بعد حرب 94 وحتى 1997 فقد عادت لشماليين هم علي عبدالله صالح وعبدالله حسين الاحمر وعبدالعزیز عبدالغني وعبدالكريم الارياني، هذا فضلا عن المناصب الدنيا التي تحولت من جنوبيين الى شماليين وعن التعديلات التي طالت الدستور وقوانين اخرى لتكرس بشكل رئيسي تجربة الشمال وحده او ما عرف باعادة انتاج ج.ع.ي).
- تجربة الجنوب لصيقة بالناس من حيث انها منتوج لوعيهم الجمعي، وبالتالي لا يمكن حصرها بعهد السلاطين او حكومة الاتحاد او حكومة الاستقلال حتى يراى استعدادها وفق نموذج معين.

4.3 ما الحل؟: مسئولية القوى السياسية

اذا كان جوهر القضية الجنوبية هو ان الجنوب خسر الوحدة الحقيقية وخسر تجربته كما اشير اعلاه فإن الجدل في حل القضية لن يخرج عن المفاضلة بين خيارين: إما استعادة الوحدة والتجربة كأفضلية أولى أو استعادة التجربة وحدها (اي الانفصال) كأفضلية ثانية. وهذا التعريف بحد ذاته يحدد سقف مسؤوليات القوى السياسية. فإذا كان سقف عزمها عالياً فسوف تقدم التضحيات التي يتطلبها تحقيق الأفضلية الأولى. اما اذا اكتفت بحسابات متواضعة فإن الأفضلية الثانية هي التي ستتحقق. فما اجابات هذه القوى؟

الاجابة الأولى يقدمها الحراك في الجنوب، وتركز على الانفصال من اجل استعادة التجربة، وهذا الحل يهمل مشروع الوحدة تماشياً مع واقع ان التضحيات الجنوبية للوحدة منذ اعلانها ذهبت هدرًا. والاجابة الثانية تأتي من طرف قوى المعارضة الممتثلة باللقاء المشترك، وركزت في البداية على اصلاح النظام السياسي بشكل عام باعتبار ذلك يشمل الوحدة. ثم تطور موقفها من خلال الاعتراف بالقضية الجنوبية ولكن دون اهتمام بعد بمسألة استعادة تجربة الجنوب وان بعض جوانبها. وبالنسبة للسلطة، فقد ظلت تنفي وجود قضية جنوبية ووجود ضرورة للاصلاح السياسي. والحل المرجح الذي ستقترحه هو الوحدة بالحرب.

وقد ولد موقف المعارضة مشاعر الخيبة لأنها بإهمالها لاستعادة التجربة والوحدة معاً بدت وكأنها متفكة مع السلطة او عاجزة عن تغييرها. ويمكن تحسين موقفها في المهمتين من خلال الخطوات التالية:

1. الاسراع بأزاحة الرئيس علي عبدالله صالح باعتباره عامل الانفصال الأساسي وحجر العثرة امام الإصلاحات التي استهدفت تحسين النظام السياسي وشرعية واداء الحكم ومن ثم الابقاء على الوحدة؛
2. ان تراعي مسألة تكافؤ المسئولية في الوحدة وترفع قدرة الشمال بذاته على توفير موارد للميزانية تتناسب وحجم سكانه بدلا من الاتكال على الجنوب، وذلك امر ممكن لو احترم المقررون السياسيون بعض الشروط الاقتصادية والسياسية.
3. الاعتذار للجنوبيين عن الحرب وعن حالات النهب والنفي والقمع،،، الخ ومعالجة هذه الحالات بشكل عاجل.
4. الاعتراف بأن تجربة الجنوب لما قبل الوحدة مكسب وينبغي استعدادها وان جزئياً. ويمكن ذلك بطريقتين:
 - a. اعتماد نظام فدرالي او لحكم محلي مرن او غير متناظر. ونقصد بمرن او غير متناظر ان يعطي للمحليات مقادير متفاوتة من الاستقلالية عن المركز (في الاختصاصات ومواريد التمويل) وفقاً لما تتوفر عليه من قدرات مؤسسية ومقومات تمويل. ويعني ذلك بشكل ملموس مايلي:
 - أن يسمح للجنوب ولأي منطقة اخرى ان تطبق تجربة الجنوب كلياً او جزئياً اذا شاءت وأن يترك للمناطق

الآخري أن تختار ماتشاء من التجربة او تطبيق تجربتها الخاصة. ويعني ذلك ان تترك الحرية للسلطات المحلية في الجنوب اذا ارادت ان تطبق النظام الذي كان سائدا قبل الوحدة او غيره في ادارة وظائف وخدمات الدولة. فاذا كان ذلك النظام مع ادخال عناصر الديمقراطية اليه اكثر نفعا من اية صيغة اخرى فلم لا يتم العمل به؟

- ان تعود ملكية عائدات الثروات الطبيعية للسلطة المحلية للمحافظة على ان تذهب للمحافظات الآخري نسبة لا تزيد عن 35٪ من صافي العائدات وان تدار تلك النسبة عبر صندوق تحويلات تقتصر على المحافظات الفقيرة لتدعم بشكل حصري ميزانياتها للتعليم والصحة والاعانات الاجتماعية. وهذا الشرط المتشدد هدفه توجيه الاموال العامة الى الجوانب الانسانية والتنمية وابعادها عن الفساد السياسي والقمع (شراء ذمم، تضليل، شراء اسلحة، الخ).

b. اذا رفض الجنوبيون الصيغة السابقة يتم اعتماد نظام كونفدرالي يعطي للجنوب الفرصة لاستعادة تجربته كما يشاء وان يقوم النظام الكونفدرالي على الشروط التالية:

- أولاً، ان ينظم الانسحاب الى كونفدرالية عبر استفتاء للشعب في الجنوب (باعتبار ان شعب الجنوب وحده الذي تضرر من الشكل القائم للوحدة الاندماجية)،

- ثانياً، ان يحتفظ الجنوب بموارده كاملة وان يرتبط مع الشمال عبر سوق اقتصادية وعبر سياسات الدفاع،

- ثالثاً، ان يتم استفتاء للشعب في الجنوب بعد 10 سنوات لمعرفة رغبته بالعودة الى وحدة اندماجية ضمن

نظام فيدرالي او لحكم محلي كامل مرن او غير متناظر، فإذا كانت الاجابة لا، يعاد الاستفتاء مرة اخيرة بعد

10 سنوات اخرى، فاذا كانت الاجابة في المرة الاخيرة لا، يترك امر العودة الى استفتاء في اية فترة لاحقة الى

اقتراح مشترك من السلطتين التشريعتين لطرفي الكونفدرالية.

وهناك حظوظ لنجاح المعارضة في هذه المهام لو تمثلت المعلومات الجيدة.